الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/158(09/22)/16-خ(0194)

كلمة

معالي السيدة نجلاء محمد المنقوش

وزيرة الخارجية والتعاون الدولي – دولة ليبيا

رئاسة الدورة العادية (158)

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (158)

القاهرة:

الثلاثاء 6 سبتمبر/ايلول 2022

-

أصحاب السمو والمعالي الوزراء المحترمون ..

- معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبوالغيط

- السيد فيليب لازاريني وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض العام لوكالة الأونروا

- معالي السيدة تنجا فاجون وزيرة خارجية جمهورية سلوفينيا

تحية طيبة لكم / ملؤها الود الممزوج بأمل شعوبنا العربية / أن يكون اجتماعنا هذا فرصة لتعزيز العمل العربي المشترك عبر إحدى روافده،/ التي يُمثلها مجلس جامعة الدول العربية الذي سيلتئم اليوم على مستوى وزراء الخارجية في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة.

معالي وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اللبنانية الدكتور عبد الله بوحبيب\ رئيس الدورة السابعة والخمسين بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية \ لكم التحية وفائق التقدير لجهودكم المبذولة خلال فترة رئاستكم لأعمال الدورة الماضية.

لا يفوتني اليوم توجيه الشكر والتقدير لوزراء الخارجية العرب الذين دعموا ممارسة ليبيا حقها في رئاسة هذه الدورة العادية/ التي اعتذرت عنها في سنوات سابقة لأسباب استثنائية\ تجاوزنا جزء كبير منها ببلادي بعد سنوات من الحروب والانقسام\ والشكر موصول لكافة المندوبين الدائمين بجامعة الدول العربية وجميع الموظفين والعاملين بها\ ولجمهورية مصر العربية التقدير على حُسن ترتيب استقبال الوفود الوزارية العربية.

السيدات والسادة المحترمون ..

(أعلن على بركة الله افتتاح أعمال الدورة العادية 158 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري...

السيدات والسادة المحترمون:

بدايةً .. إنه لمن دواعي الفخر على المستوى الشخصي والمهني أن أترأس اليوم\ مجلسنا الموقر كأول إمرأة عربية ووزيرة خارجية تستلم مهام هذا المنصب الدوري.

ولهذا الأمر دلالة كبيرة على تطور العمل السياسي بمنطقتنا رغم كل الصعوبات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة العربية\ وفي هذا المقام أجدد الإشارة بأن وجود سيدات على رأس وزارات سيادية كالخارجية والعدل بحكومة الوحدة الوطنية يدل على الإيمان بقدرة المرأة الليبية.

كما يسعدني ما لمسته من التعاون الجاد من بعض زملائي وإخوتي وزراء الخارجية العرب، الذين أبدوا تعاوناً وتقديراً كبيراً لدوري كامرأة ووزيرة خارجية يعكس التزامهم الصادق بالإسهام في استقرار بلادي.

أصحاب السمو والمعالي ..

يتابع المواطن العربي أعمال مجلسنا اليوم وسط تردي للأوضاع المعيشية في كثير من أقطارنا العربية/ نتيجة المشاكل الاقتصادية المزمنة التي رافقت عقود قد خلت من التوتر/ وتعقيد تفاصيل الأوضاع الداخلية \ بكثير من الدول الأعضاء بهذه المؤسسة العريقة.

نجتمع اليوم وقد ارتفعت خلال الأعوام العشرة الماضية أعداد اللاجئين والنازحين والمهجرين خارج أوطانهم لتبلغ الملايين حول العالم\ وبدول منطقتنا العربية. **فحريّ** بنا اليوم أن نتحمل مسؤوليتنا في دعم إعادة الاستقرار\ لمنطقتنا وإعادة الأمل لشعوبنا\ والعمل موحدين في مواجهة هذه التحديات التاريخية وتوفير حياة كريمة تليق بشعوبنا.

من المعلوم أن موقع الأقطار العربية المتوسط لخارطة العالم الاقتصادية والجيوسياسية وقبل ذلك موقعنا الحضاري والثقافي\ جعلنا في مواجهة تداعيات كافة الأزمات العالمية بشكل مباشر أو غير ذلك\ مما يفرض علينا اليوم بذل جهود استثنائية\ تحافظ على استقرار الدول العربية، ومنع تطور الأحداث بشكل سلبي بالدول الشقيقة\ التي تعاني ويلات الحروب والإنقسام وخطر الإرهاب وتداعيات الأزمات الاقتصادية.

رغم كل هذه التحديات التاريخية إلا أن شعوبنا اليوم أكثر تواصلاً مع بعضها البعض كنتيجة للتطور التكنولوجي\ وقد تقاسموا المخاوف والآمال نحو المصير المشترك الذي نتقاسمه جميعاً.
كما أن حكومات دولنا اليوم أكثر عزماً في مواجهة التحديات المشتركة\ وتفهماً لمخاوف كل بلد إزاء الأخطار التي تهدد الأمن القومي لدولنا ومصالحها.

إن تبني سياسة الحوار الشامل حول كل القضايا العربية المشتركة\ وتفهم مخاوف الجميع، هي مدخل مهم لإحياء الحوار والعمل العربي المشترك\

إنني أؤمن بأن مؤسسة جامعة الدول العربية ستكون قادرة على رعاية هذا التوجه في هذه اللحظات التاريخية من عمر المنطقة.

أصحاب المعالي والسمو ..

إن ارتباط شعوبنا التاريخي بقضيتنا المركزية " فلسطين " يتطلب منا العمل بفاعلية أكبر\ للوقوف في وجه الممارسات الإسرائيلية المتواصلة لتهويد القدس، واستمرار توسيع المشاريع الاستيطانية المرفوضة\ والمنتهكة لمقررات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية\ كما أن هذه الممارسات تقوض أي فرص لنجاح مبادرات السلام بالمنطقة.
إن **وحدة** أبناء فلسطين\ هي الخيار الأوحد لتوحيد الموقف العربي الضاغط على الأطراف الفاعلة بالمنظومة الدولية الداعم للسلام بالمنطقة العربية.

اليوم نناشد الأشقاء العرب من أجل العمل جميعاً لاستعادة الأمل لشعبنا في اليمن\ وألا نسمح بانهيار مسارات الحل السلمي والسياسي\ حرصاً على سلامة المدنيين في كل من اليمن والمملكة السعودية وجوارهما الخليجي.

كما أننا نشيد بالدور السعودي لحل الازمة اليمنية وصولا لاتفاق الرياض\ الذي يُمثل فرصة تاريخية لإنجاز الحل السلمي للأزمة اليمنية/ ولا نُغفل في هذا المُقام تجربة سلطنة عمان في التسامح والتعايش/ والتي وانعكست بشكل إيجابي على دورها في التهدئة ودعم جهود السلام في المنطقة.

كما نشجع تنفيذ مبادرات الإعمار وإنهاء معاناة المدنيين وإعادة الاستقرار للمنطقة في مواجهة التحديات التي تواجهها\ انطلاقاً من المبادئ الحاكمة للقانون الدولي، وبنود الاتفاقات السياسية التي رعتها الأمم المتحدة ولاقت دعم المملكة المتحدة ودول مجلس تعاون الخليج العربي.

كما **ندعو** لوحدة جهود دول المنطقة في حماية الملاحة البحرية وتأمين تحركات سفن وإمدادات الطاقة\ بما يضمن مصالح جميع الدول المطلة والقريبة من الممرات المائية الحيوية لاقتصاد المنطقة والعالم.

إن وحدة الموقف العربي إزاء هذه التحديات التي تمس منابع الطاقة وممراتها\ يجب أن يكون بنفس القوة في مواجهة ما تتعرض له جمهورية مصر وجمهورية السودان في قضية سد النهضة\ والذي يتطلب دعم الموقف العربي الرسمي لحقهما في الدفاع عن أمنهما المائي عبر مسار التفاوض والتواصل المباشر والمستمر مع إثيوبيا حول كافة التفاصيل المتعلقة بسد النهضة.

إن ما يتعرض له المدنيين في سوريا جراء استمرار النزاع وتباطؤ المسعي العربي لمساعدة السوريين في حل أزمتهم\ يفاقم من معاناتهم ويؤخر فرص السلام الشامل بين السوريين. لهذا نحن نشجع أن يكون لجامعة الدول العربية جهوداً أكبر لرعاية السلام وقيادة مسارات الحل، استكمالاً للجهود أن المبادرات الأممية ودول الجوار لقيادة هذه المساعي.

السيدات والسادة ..

إن الملمح الأبرز الذي بدأ يشكل السياسة العربية لدول وحكومات منطقتنا خلال السنوات الثلاثة الماضية\ هو الجنوح للحوار بدلاً عن الصدام، والانفتاح على الآخر بدلاً عن الإقصاء، واستيعاب مصالح بعضنا البعض ومخاوف كل الأطراف.

من هذا المنطلق فإننا نبدي تشجيعنا لمواصلة مبادرات السلام والحوار\ وأخص جهود دولة الكويت التي سعت عبر المبادرة الكويتية الخاصة بلبنان، لإعادة بناء الثقة بين اللبنانيين و أشقائهم الخلجيين.\ كما أن مبادرة دولة قطر للوساطة وإرساء السلام بين الأشقاء التشاديين\ تشكل فرصة سانحة لتعزيز الاستقرار في تشاد الدولة الجارة لبلادي ويهمنا استقرارها ودعمناه.

السيدات والسادة المحترمون:

إن موقعي اليوم كوزيرة خارجية لدولة ليبيا، واستناداً إلى موقف حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا الرافض لعودة الحرب في بلادنا\ يرتب علينا مسؤولية تاريخية بألا تكون قضية **بلادي** مجرد بند على جدول أعمال مجلسنا الموقر، أو باقي المحافل الدولية لسنوات قادمة.
وبالعمل الدؤوب والإرادة الوطنية لليبيين\ وبدعم أشقائهم العرب الذي يجب أن يتواصل\ **سنتمكن** من إجراء انتخابات وطنية في ليبيا وفق لقوانين نزيهة وعادلة\ وقبلها تهيئة الظروف الملائمة لإجرائها في كافة مناطق ليبيا.

تحقيقاً لارادة أكثر من 2 مليون ليبي استلموا بطاقات المشاركة بالانتخابات في أواخر العام الماضي.

يكفي شعبنا الليبي الأبي ما عاناه من ويلات الحرب والإنقسام والإرهاب\ وتبعات التدخل الأجنبي خلال السنوات الماضية. نحن ندرك صعوبة المراحل الإنتقالية وما يصاحبها من معوقات للتحول الديمقراطي\ ولكننا في نفس الوقت نؤمن بإرادة شعبنا القوية المتطلعة للسلام والتنمية.
نعم توقعنا حدوث الأزمات المصاحبة\ ولكن آمنا أن القوة تكمن في إدارة هذه الأزمات\ وأن ننفتح على الآخرين وعلى كل مبادرات الحل\ بالحوار والثقة في

إرادة شعبنا الذي يريد الانتخابات\ونتطلع أن يدعمنا أشقائنا العرب في مسعى تحقيق هذه الأهداف \

إن رئيس حكومة الوحدة الوطنية السيد عبد الحميد الدبيبة يحافظ على موقفه الثابت من إجراء الانتخابات الوطنية في ليبيا\ وقد عبر عن ذلك خلال خطابه الأخير قبل أيام عقب الأحداث المؤسفة التي شهدتها طرابلس\ والتي راح ضحيتها مدنيين آمنين في بيوتهم.

كما أن حكومة الوحدة الوطنية تجدد دعوتها للسلطة التشريعية بأن توفي بإلتزامها التشريعي \ باستكمال القاعدة الدستورية والقوانين المنظمة لها لتنفيذ الإنتخابات بالبلاد.
ونؤكد استمرار جاهزيتنا لتنفيذ الإنتخابات الوطنية عبر توفير الخدمات اللوجستية والأمنية\ بما فيها دعمنا الكامل والمتواصل للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

السيدات والسادة المحترمون:
إن استقرار بلادي هو مصلحة إقليمية ودولية\ وإلتزام حكومة الوحدة الوطنية بأمن جيران ليبيا هو إلتزام مبدئي\ وإن خطر الإرهاب وعودته لاستهداف الآمنين والأبرياء ومصالح دولنا لم يختفي \ ومكافحته هي مسؤولية تضامنية بيننا جميعاً وشركائنا الدوليين \ إن بلادي عانت من ويلات الإرهاب ومن مخاطره \ ونركز جهودنا اليوم في تعزيز قدرات حرس الحدود والأجهزة الأمنية وتطوير قدرات مؤسساتنا الأمنية بما يعزز أمننا الداخلي والخارجي في مواجهة الإرهاب وضبط

كافة منافذ ليبيا ومعابرها\ واستمرار هذه الجهود مقترن بعدم العودة بليبيا إلى خانة الحرب والاقتتال.

ولا يفوتني اليوم الإشادة بقدرة قطاعي النفط والغاز في ليبيا على الوصول بإنتاج النفط بليبيا إلى مليون 244 ألف برميل\ وبلوغ إنتاج المكثفات 54 ألف برميل \ فهذه الأرقام تعكس اتجاه قطاع الطاقة للاستقرار والتعافي في بلادي\ في ظل تحفز العالم وانشغاله بمسألة تأمين إمدادات الطاقة والقضايا المرتبطة بهذا الأمر.

أصحاب السمو والمعالي الوزراء ..

للتاريخ .. فإن مجلس وزراء الخارجية العرب في مارس 2011 أسهم في نقل مطالبة الليبيين \لمجلس الأمن الدولي بإنشاء منطقة حظر طيران لحماية المدنيين.

وكان يومها موقفاً حاسماً في مسار الأحداث التي تشهدها بلادنا/ كما كان لمجلس وزراء الخارجية العرب موقفاً محورياً آخر في الأزمة الليبية وكان في سبتمبر 2018\ عند **رفض** الإعتراف بالحكومة الموازية آنذاك، وحصر الإعتراف بحكومة الوفاق الوطني كحكومة شرعية لليبيا ودعم المجلس مقررات ومخرجات الإتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات ديسمبر سنة 2015

عليه .. فإنني أدعوكم اليوم للمحافظة على الإجماع العربي بدعمكم للانتخابات الوطنية والحل السلمي\ .. **ولنعلن** سوية وحدة الموقف العربي.

كما أدعو اليوم إلى إعادة تفعيل اللجنة الرباعية الخاصة بليبيا، حتى تتمكن جامعة الدول العربية من العمل سوية مع الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي أعضاء اللجنة الرباعية، وتنسيق الجهود الإقليمية والأممية لتنفيذ التزامات جميع الأطراف بمقررات ملتقى الحوار السياسي الذي رعته الأمم المتحدة ومؤتمري برلين 1 - 2.

ختاماً ..

أدعوكم زملائي المحترمون لعقد اللقاء التشاوري القادم على مستوى وزراء الخارجية العرب في طرابلس\ التي سبق لها قبل ما يقرب من عام من استضافة مؤتمر دولي لدعم استقرار ليبيا، وهي الآن أكثر إصراراً على استعادة دور ليبيا الداعم للاستقرار والسلام في المنطقة ولمحيطها الإفريقي والأوروبي.